حتى لانبيع السمك فى الماء!

أكتوبر

لاشك أن كل إشاعة تحمل فى طياتها ظلا من الحقيقة أو على الأقل نسبة ضئيلة منها . وكما يقول مثلنا الشعبى « ليس هناك دخان بدون نار » وفى السنوات الأخيرة راجت الإشاعات وانتشرت حول سمك بحيرة السد . وسمعنا أن السمك هناك يستفحل وينضخم ولا يجد من يصيده . وإذا كانت مثل هذه الإشاعات تجد رواجا فى الأوقات العادية . فمن الطبيعى أن تزداد رواجا وانتشارا فى أوقات الأزمات الاقتصادية واهتزاز قاعدة الأمن الغذائى وخاصة المواد البروتينية التى تعد العنصر الأول من عناصر غذاء الإنسان .

حسن سليمان

تصوير: صبرى صلاح

ولكن ما هى الحقيقة ؟ وما نصيب هذه الإشاعات وغيرها من الصحة ؟ وما موقف البحيرة وسمك البحيرة هذه الأيام ؟ وما هى قصة السمك ومونه دون الاستفادة به ؟ وهل من الممكن أن تصبح البحيرة أكثر إنتاجا وبالتالى أكثر مساهمة فى حل مشكلة الأمن الغذائى فى مصر ؟

كل هذه التساؤلات وغيرها راودنى وأنا أجد فى زيارة سريعة إلى منطقة البحيرة .

وهناك كان على أن أبحث ولو مزقا هذه الإشاعات حتى نعرف الحقائق من مصدرها الرئيسى . نعرفها بالتواريخ والأرقام والحقائق العلمية بدقة متناهية .

فى سنة ١٩٧٨ صدر القرار الجمهورى رقم ٤٣٠ بإنشاء هيئة عامة لتنمية البحيرة . وكان من أهم اختصاصات هذه الهيئة تنمية موارد الثروة البشرية والطبيعية بالبحيرة وشواطئها من الأراضى المحيطة بها

ولما كانت تنمية الثروة السمكية لبحيرة السد العالى من أهم اختصاصات الهيئة كان لقائى الأول مع أحمد طه رئيس الهيئة حاليا ومحافظ أسوان سابقا .

للأسف ! !

إنتاج البحيرة من السمك فى زيادة مستمرة للأسف . أدهشنى الجملة التى استهل بها رئيس الهيئة كلامه . كيف يعتبر عن زيادة الإنتاج فى هذا الوقت بالذات الذى تعانى فيه مصر من نقص الغذاء . ولكن دهشتى لم تستمر طويلا .

فقد بدأ يشرح لماذا الأسف . يقول : لقد تطور إنتاج البحيرة سنويا فى عام ١٩٧٦ كان الإنتاج ١٦ ألف طن وفى ٧٧ وصل الإنتاج إلى ١٨٥ ألف طن وفى ٧٨ طفر إلى ٢٢ ألف طن وفجر هذا الرقم فى العام الذى يليه وهو ٧٩ إلى ٢٧ ألف طن ويستطرد أن يصل فى العام الحالى إلى ٣٠ ألف طن سنويا من السمك . إذن فالإنتاج فى تطور وزيادة مستمرة .

وأجد نفسى أعود إلى السؤال عما أثار دهشتى لماذا الأسف أو الاعتذار عن هذه النتائج ؟

يجيب أحمد طه قائلا : ليست أرقام الزيادة فقط هى ما يجب أن يطمئنا بل هناك أرقام أخرى واعتبارات أهم يجب أن ننبه إليها ونضعها فى الحسبان . مثلا قيمة المخزون السمكى للبحيرة . نوعية السمك المستخرج . حجم وعمر السمك المستخرج . أوقات الصيد . المناطق التى يتم الصيد فيها وهل هى أنسب المناطق . أساليب الصيد . إن الدراسات والأبحاث التى أجريت على سمك البحيرة تدق ناقوس الخطر . تقول لنا احذروا المخزون السمكى فى خطر لو استمرت عملية الصيد بهذه الأساليب ولو استمر نظرنا ثابتا على المؤشر الذى يدل على ارتفاع أرقام الإنتاج دون النظر إلى أى اعتبارات أخرى

ولكن ما هو نوع الخطر الذى يشير إليه أحمد طه رئيس الهيئة ؟ وما هو السبيل إلى تفاديه ؟ يقول أحمد طه . كانت أساليب الصيد ومواعيده وكميات السمك المستخرج كلها تهدد المخزون السمكى للبحيرة بالانقراض أو النقص المستمر . فمثلا كان الصيادون نتيجة لإمكانياتهم الضئيلة يصيدون فى المناطق الواقعة للشواطىء فهم لا يمتلكون المراكب الضخمة التى تتجه للصيد فى الأعماق . وحتى بعد أن تم تركيب الموتورات للشباك الصيد فهم لا يستطيعون الصيد إلا على أبعاد محدودة من الشاطىء .

وهذا فى حد ذاته يشكل خطورة كبيرة لأن السمك الباطنى النيل الذى يمثل ٩٥٪ أو أكثر من أسماك البحيرة . يهجر الأعماق ويتجه ناحية الشواطىء لوضع البيض فيقع فى شباك الصياد داخلا . بل إن صيده وهو فى هذه الحالة من الأبرياق والضعف يمكن أن يتم باليد نتيجة لعدم المقاومة التى تصاحب السمكة أثناء فترة وضع البيض

كذلك صادفنا مشكلة الصيد فى الأشهر المخصصة لوضع البيض بالنسبة للسمك كله بصفة عامة وهى أشهر فبراير ومارس وابريل وجزء من مايو . هذه الأشهر الحرم كما يسميها الباحثون والدارسون لمتاكل السمك . ففى هذه الأشهر يجب التقليل بقدر الإمكان من عمليات الصيد حتى لا تصيد الأسهات البالغة وبذلك نقضى على المخزون السمكى للبحيرة .

هذه أيضا مشكلة . ومشكلة ثالثة هى النقص المستمر فى الثروة الحيوانية واعتماد مصر اعتمادا كبيرا على إنتاج البحيرة الذى يشكل حوالى ربع إنتاج مصر كلها من السمك . فكان علينا أن نوائم بين الحاجة إلى الإنتاج بغرض الاستهلاك المستمر وبين الحفاظ على الثروة السمكية وتنميتها حتى لا تنهى فى عدة سنوات وتصبح البحيرة بلا إنتاج

باختصار كانت عمليات الصيد تتم جزافا وبلا تخطيط أو دراسة . وكان الصيادون يصيدون الأسهات البالغة وهى بطبيعة الحال كبيرة الحجم . ويبدو أن هذه الظاهرة هى التى انتشرت بسببها كثيرة الإشاعات بأن السمك يتضخم فى البحيرة ولا يجد من يصيده

أحمد طه : رئيس الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى

ويستأنف أحمد طه حديثه قائلا : على كل حال كان على هيئة تنمية بحيرة السد العالى أن تتدارك الموقف . وقد تمت بالفعل الاستعانة بجهات استشارية أجنبية ذات خبرة للمساهمة فى تطوير الصيد فى البحيرة وتنمية الثروة السمكية فيها . وفى هذا المجال تم عقد عدة اتفاقيات بين مصر وكل من أمريكا واليابان والنرويج . وعلى أساسها يتم التطوير فى اتجاهين : تنمية الثروة الطبيعية الموجودة فى البحيرة . والاتجاه الثانى إدخال مصادر ثروة صناعية إلى جانب المصادر الطبيعية

وتترجم هذه الاتفاقيات بتم تطوير وسائل الصيد وتدريب الصيادين وتزويدهم بمعدات متطورة . وقد اعتمدت الولايات المتحدة مليون دولار مبدئيا لهذا الغرض . كما ساهمت اليابان بمبلغ ٥ ملايين دولار لإنشاء معهد للبحوث السمكية ومراكب أبحاث ومراكب صيد فى الأعماق . كما تم توقيع عقد مع هيئة كبرى الدولية مقداره ربع مليون جنيه لإنشاء مجمعات سكنية لإيواء الصيادين وتوطينهم على شواطىء البحيرة كما تعمدنا التوسيع بمراكب مزودة بشاشات رادارية

بالرغم من سيطرة على أحدث الأساليب العلمية لتنمية الثروة السمكية فى البحيرة

لتحديد وتتابع كميات السمك فى البحيرة.

وبدأت هذه الجهات بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمى فى مصر وشركة مصر أسوان لتصنيع الأسماك أبحاثها ودراساتها. وبدأت أولى مراحل التطبيق على أجزاء كبيرة منها على سبيل التجربة تمهيدا لتطبيق تلك الدراسات على البحيرة كلها. وصارت الدراسات فى المجالات الثلاثة.

أولا: منع الصيد فى فترات التوالد. وهى الأشهر أخره كما لنا سابقا

ثانيا: عمل أخوار (جمع خور) وهى منحنيات ممتدة على شاطىء البحيرة تخصص للتوالد. حرم فيها الصيد فى فترات وضع البيض ويسمح بالصيد فى باقى أجزائها

ثالثا: عمل مزارع سمكية وزراعة أنواع جديدة من السمك بعد أن تم القضاء على مياه البحيرة عن طريق عمل حضانات فى هذه الأخوار لتنشئة هذه الأنواع الجديدة

فى مواقع العمل

وفى زيارة لأحد مواقع العمل كان لنا لقاء مع الصيادين العاملة هناك. يقول المهندس محى الدين حرب احصائى المزارع السمكية. لأول مرة تجرى عمليات الصيد فى البحيرة على أساس علمى. فليس المهم الصيد وانتاج السمك بل المهم استمرار هذا الانتاج بمعدل متزايد سنويا مع الاحتفاظ بمخزون سمكى مناسب للسنوات المقبلة. لذلك بدأنا تجربة الأخوار. والخور عبارة عن منحنى مائى ضخم على ساحل البحيرة. يكون بداية جزءا صغيرا شبه منعزل عنها. لذلك تم تقسيم البحيرة إلى ٨٠ خورا على كل شاطىء ٤٠ خورا لعمل مزارع سمكية وحفظ السمك البلطى الذيل الذى يتجه لوضع البيض فى هذه الأخوار.

فالبلطى الذيل سريع التوالد يعطى إنتاجا وفيرا من اللحم علاوة على صغر الحجم الذى نميزه عن باقى أسماك البحيرة. وبدأنا اختيار الأسماك

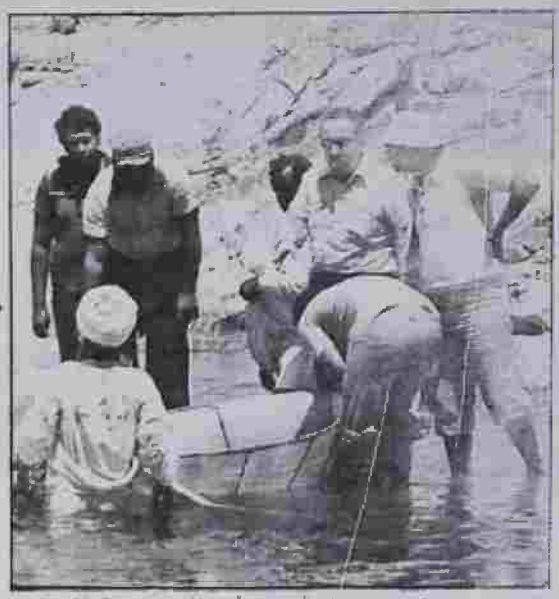

أنواع جديدة من الأسماك تنقل على مياه البحيرة

الجيدة التى تحمل الصفات الممتازة من هذا النوع ونضعها فى حضانات خاصة بها فى هذه الأخوار بغرض تقليل نسبة الفاقد من الزريعة (السمك حديث الولادة).

ويستطرد الحديث إلى صلاح حسن الواعظ. يقول: كان علينا أن نحرك الرسم. لذلك كثفت كل الجهود لتعبيد الأجزاء المجاورة ووضعها فى الأخوار ومياه الحضانات واحاطتها بالشباك من مختلف نواحيها حتى لا تكون عرضة لخروج الأسماك المتوحشة. كان الصيد يتم ليلا وبعد العدة وتجهيز الشباك نهارا. وكان علينا بعد نجاح تلك التجارب أن نحدد موسما جديدا للصيادين عكس الموسم الذى كان فى أذهانهم. فقد ارتبط لديهم موسم الصيد بأشهر فبراير ومارس وابريل لسهولة اصطياد الأسماك. وكانوا يطلقون على هذه الأشهر الموسم وهو موسم حقيقى. بلا شك من شأنه أن يقضى على الثروة السمكية للبحيرة.

ويضيف المهندس صلاح إلى حديثه رأيا يبادى به وهو تحريم الصيد نهائيا فى البحيرة لمدة ثلاثة أشهر كل عام أسوة بقرار عدم ذبح الماشية لمدة شهر وذلك للحفاظ على الثروة السمكية.

ويعطى مثلا على ذلك بقوله إن هناك بعض أنواع من السمك فى البحيرة تتعرض بالفعل للانقراض.

ويتناول الحديث المهندس صفوت عطاس يقول: إن معظم خيرات الجمهورية قد تقلص إنتاجها من السمك نقصا شديدا مثل خيرات المنزلة وإدكو والبرلس وقارون وغيرها وحتى لا تتعرض بحيرة السد العالى لنفس المصير يجب أن يسير الصيد والإنتاج فيها على منهاج علمى.

وإذا كانت المرتفعات تغذى البحار والبحيرات الطبيعية بالسمك فإن بحيرة السد العالى تغذيه صناعة معقلة تعتمد فى تطويرها وبقائها على التنمية الذاتية لثروتها السمكية

أى أن تنميتها وزيادة إنتاجها يجب أن تتم من داخلها. لذلك كان الحافز هو تنمية الأنواع الموجودة بهدف جعلها أنواعا اقتصادية مثل البلطى وقشر البياض الذى يستهلك فى القاهرة عاصمة لتكليف الإنتاج من هذا النوع. وادخال أنواع جديدة لأول مرة فى البحيرة

وكل هذه الأنواع تتغذى على الطحالب الموجودة فى مياه البحيرة. ويقول المهندس صفوت إنه تلزمنا سنة على الأقل حتى تكون النتائج مؤكدة. وفى حالة نجاح هذه التجارب التى نجريها على مساحة ١٥ فقط من حجم المسطح المائى للبحيرة. فى حالة النجاح سنعمم تلك التجارب على باقى أجزاء البحيرة

وأوضحنا لهذه المراجع يمكن أن يصل الإنتاج السنوى للبحيرة إلى ٨٠ ألف طن سنويا بدلا من ٣٠ ألفا فى الوقت الحالى مع المحافظة على المخزون السمكى دون اهتزاز أو نقصان

ويتحدث المهندس مصطفى مهندس زراعى عن نقطة هامة وحضارية يقول: إن الاتفاق الذى عقد مع هيئة كبار العائلة بنوبيين الصيادين حول شواطىء البحيرة وبناء ما يقرب من عشر قرى لهم. من أهم العوامل التى ستساعد على حل مشاكل الصيد فى البحيرة. أثر المعروف أن الصيادين عادون بالثأر فمشروعات رئيسية هو قيال الخيزرية والبلانة والمطاروة وهم من سكان وقنا وأسوان

إلا أنك إن بناء قرى وموانئ سكنية لهؤلاء الصيادين سيعمل على مزيد من الاستقرار لهم ولأسرهم التى يتركونها سنوات وسنوات.

عزيزى القارىء: الحلول العلمية لكل مشاكلنا قد تستغرق بعض الوقت أو كثيرا من الوقت ولكنها دائما ذات نتائج مؤكدة. والذى عانيناه ومازلنا نعانيه حتى الآن من نقص فى المواد الغذائية والمواد البروتينية كان نتيجة حتمية ومؤكدة لأننا أهملنا الجانب العلمى والتخطيطى فى حياتنا. ولم ننظر إلى أبعد من لحظة أقدامنا والحلول العلمية قد تتطلب أيضا كثيرا من النفقات والتكاليف ولكنها فى النهاية ذات عائد مضمون وربح وافر.

وفى سبيل دعم الأسلوب العلمى ونجاح التجربة العلمية. فليس هناك مانع من أن يتقرر منع صيد السمك ثلاثة أشهر فى العام لمدة خمسة أعوام مثلا من بحيرة السد العالى لنجاح التجربة ونضجها وكاملة. وأخيرا تعميمها على سائر مساحات البحيرة. ومادامت نتيجة التجارب والدراسات العلمية ستصل بنا إلى غزارة الانتاج السمكى ووفرته بعد. فعلينا أن نخطط ونشجع ونتابع النتائج دون كلل أو ملل. لنكون قد بنينا على هذه البحيرة